الأمم المتحدة

A/56/PV.29

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٢٩**
الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ ..... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شارما (نيبال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**البند ١٦ من جدول الأعمال**

**انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى**

**(ب) انتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٤٣، ستبدأ الجمعية العامة بانتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليحلوا محل الأعضاء الذين ستنتهي فترة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

الأعضاء التسعة والعشرون الذين ستنتهي مدة عضويتهم هم: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، بلجيكا، بوتسوانا، بوروندي، بيلاروس، جامايكا، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، زمبابوي، السودان، الصين، فرنسا، فنزويلا، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، ملاوي، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

ويمكن إعادة انتخاب تلك الدول على الفور.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ستظل الدول التالية أعضاء في مجلس الإدارة: أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنن، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، تركيا، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، ساموا، سلوفاكيا، السنغال، سورينام، غامبيا، غينيا الاستوائية، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الهند، هولندا.

ولذلك، فإن تلك الدول الـ ٢٩ غير مؤهلة لهذا الانتخاب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-59277 (A)
*0159277*

وحسبما يعرف الأعضاء، ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري دون تقديم مرشحين.

بيد أنه لا بد لي أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ حيث تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري في انتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ولعدم وجود طلب كهذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر المضي قدما في الانتخابات على ذلك الأساس؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالمرشحين، أبلغني رؤساء المجموعات الإقليمية أنه بالنسبة إلى المقاعد الثمانية من الدول الأفريقية، بأن المرشحين الثمانية المعتمدين هم: تشاد وزامبيا وزمبابوي والسودان والكونغو وكينيا وناميبيا ونيجيريا.

وبالنسبة إلى المقاعد الستة من الدول الآسيوية، فالمرشحون الستة المعتمدون هم: إندونيسيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا والصين وميانمار واليابان.

وبالنسبة إلى المقاعد الثلاثة من دول أوروبا الشرقية فالمرشحون الثلاثة المعتمدون هم: الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية ورومانيا.

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن المرشحين الخمسة المعتمدين هم الأرجنتين وأنتيغوا وبربودا وأوروغواي وكوبا ونيكاراغوا.

وبالنسبة للمقاعد السبعة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فإن المرشحين السبعة المعتمدين هم ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

ولما كان عدد المرشحين المعتمدين من الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مساويا لعدد المقاعد التي يتعين شغلها في كل منطقة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة عضوية طولها أربع سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بذلك يكون قد تم انتخاب الدول الـ ٢٩ التالية أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، بلجيكا، تشاد، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، السودان، سويسرا، الصين، فرنسا، كندا، كوبا، الكونغو، كينيا، ميانمار، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وبهذا نختتم نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

**(ج) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق**

**مذكرة من الأمين العام (A/56/399)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق بعد قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترشيحهم.

معروض على الجمعية العامة الوثيقة A/56/399، التي تتضمن ترشيحات قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر التي ستنشأ في اللجنة نتيجة لانتهاء مدة عضوية أوروغواي وبنن وجزر القمر وجمهورية كوريا والصين ومصر واليابان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ويجوز أن يعاد فورا انتخاب هذه الدول.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاء في اللجنة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، بيرو، جزر البهاما، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، زمبابوي، سان مارينو، غابون، فرنسا، الكاميرون، كوبا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك لا يجوز ترشيح تلك الدول الـ ٢٧ في هذه الانتخابات.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد رشح الدول التالية. الدول الأفريقية الثلاث المرشحة لشغل ثلاثة مقاعد شاغرة هي إثيوبيا وتونس ونيجيريا. والدول الآسيوية الثلاث المرشحة لشغل ثلاثة مقاعد شاغرة هي جمهورية كوريا والصين واليابان. والدول المرشحة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لشغل مقعد شاغر واحد هي أورواغواي.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. بيد أني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد التي يتعين شغلها قاعدة متبعة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساو لعدد المقاعد التي يتعين شغلها في كل من تلك المجموعات.

وعليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الإعلان عن أن تلك الدول التي رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي إثيوبيا وأوروغواي وتونس وجمهورية كوريا والصين ونيجيريا واليابان قد انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أهنئ الدول التي تم انتخابها لعضوية لجنة البرنامج والتنسيق.

بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (ج) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

**البند ١٧ من جدول الأعمال**

**تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى**

**(ح) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات**

**مذكرة من الأمين العام (A/56/108)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): كما تبين الوثيقة A/56/108، بما أن مدة عضوية الأردن وجامايكا والجزائر وكينيا والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فإنه يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة، خلال الدورة الحالية، سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك. وستكون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين على هذا النحو ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وبعد إجراء مشاورات مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، فقد عين الرئيس الأردن وإثيوبيا وتونس وجامايكا والنمسا ونيبال والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء في لجنة المؤتمرات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**البند ٣١ من جدول الأعمال**

**جامعة السلام**

**تقرير الأمين العام (A/56/314)**

**مشروع قرار (A/56/L.4)**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليعرض مشروع القرار A/56/L.4.

**السيد نيهاوس** (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني، باسم بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس وبلدي كوستاريكا، أن أعرض مشروع القرار المتعلق بالبند ٣١ من جدول الأعمال، المعنون ''جامعة السلام''. ومشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/56/L.4. ويسرني أيضا أن أعلن أن وفود البلدان التالية قررت الانضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، باراغواي، بنغلاديش، بوليفيا، الرأس الأخضر، شيلي، غيانا، الفلبين، فنزويلا، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكونغو، النمسا، الهند، اليونان.

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، أنشأت الجمعية العامة جامعة السلام، لتكون مؤسسة دولية للتعليم العالي مخصصة للتدريب في مجال الدراسات الأكاديمية المتعددة التخصصات، والمفضية إلى تعزيز العلاقات السلمية بين البشر والأمم كافة. وتقدر أن يكون هدفها الأساسي هو الترويج للسلام من خلال نشر المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تسعى الجامعة إلى تعزيز السلام ومنع نشوب الصراع عن طريق تهيئة مناخ من الاحترام المتبادل ونبذ العنف فيما بين بني البشر جميعا.

وقد أدرك مؤسسو الجامعة، ببصيرتهم الثاقبة، أن الخطوة الأولى نحو السلام هي تعليم الأطفال والشباب؛

حيث أنه من خلال التعليم وحده يمكن أن تحل فضائل السلام والتسامح والتعاون محل تجاوزات التدمير والصراع. وعليه، فإن الأساس البرنامجي للجامعة يدور حول الترويج للسلام والتثقيف والاتصال والاتفاق وحقوق الإنسان. وهي في عملها تلتمس التعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها الأساسية، وهي البحث عن السلام والأمن، والتنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان.

والإطار المفاهيمي لعمل الجامعة يقر بأن السلام مهدد بعوامل كثيرة، ولا بد من مواجهة الأسباب الهيكلية العميقة للصراعات. ومن الواضح أن السلام المستدام الحقيقي لا يمكن بلوغه إلا عند ضمان الظروف المعيشية الكريمة لجميع البشر، وعندما يكون مستوى التنمية الاقتصادية كافيا لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وعندما تحترم حقوقهم الأساسية، وعندما تحسم الخلافات الاجتماعية والسياسية من خلال الطرق الديمقراطية والحوار والتفاوض. وهكذا تعلمنا الجامعة أن احترام كرامة الإنسان والسعي إلى الصالح العام مطلبان لا غنى عنهما لتحقيق السلام.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن الجامعة تمر حاليا بمرحلة إعادة تنشيط وإصلاح، حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها على النحو الأكمل. وفي هذا الجهد أمكن إحراز تقدم هام فيما يتعلق بإعادة هيكلة إدارتها، وتطوير أساس أكاديمي عريض لها، وتصميم برامج للتثقيف والتدريب والبحث في مجالات ذات صلة بالسلام. وقمنا أيضا بتوسيع نطاق برامجها ليشمل جميع مناطق العالم، بفضل اتفاقات الارتباط المبرمة مع المؤسسات التعليمية الأخرى في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، تساهم الجامعة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل الخاص بثقافة السلام. وقد عززت روابط تعاونها مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

ويستعرض مشروع القرار عمل الجامعة خلال العامين الماضيين. وتبرز ديباجته شتى برامج الجامعة التي تستهدف بناء ثقافة للسلام في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والإعلان وبرنامج العمل الخاصين بثقافة السلام. وتشير إلى التركيز الذي تضعه الجامعة على منع نشوب الصراعات وحلها بالطرق السلمية. وتسلم بالجهود التثقيفية التي تقوم بها الجامعة في مجال التدريب على بناء الديمقراطية وتوافق الآراء، فضلا عن احترام أساليب تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

كما يؤكد مشروع القرار أهمية الندوة التي عقدت للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، والتي اعترفت بالمساهمة التي يمكن لكبار السن تقديمها في الترويج للسلام والتضامن والتسامح. وفي المنطوق، يحيط مشروع القرار علما بتقرير الأمين العام، ويطلب إليه أن ينظر في إمكانية الاستعانة بخدمات الجامعة في الجهود التي يبذلها من أجل تسوية الصراعات وبناء السلام. ويطلب إليه كذلك أن يستفيد من الجامعة في عمله في مجال نشر وتنفيذ إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء، والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة في ميزانية الجامعة وفي الصندوق الاستئماني من أجل السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تُدعى الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلام، وبذلك تدلل على دعمها لهذه المؤسسة.

وأخيرا، يدعو مشروع القرار الدول إلى الاحتفال بيوم واحد للسلام وذلك في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وفي كل سنة بعد ذلك.

وإن السلام يتطلب التزاما ثابتا ومستمرا. وجامعة السلام تجعل ذلك الالتزام فعّالا من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وفعّالة في بناء ثقافة حقيقية للسلام. لذلك السبب، نحن على ثقة من أن مشروع القرار هذا ستعتمده الجمعية العامة دون تصويت.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نظرا لعدم وجود أي متكلمين آخرين فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، فإن الجمعية العامة تبت الآن في مشروع القرار A/56/L.4.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار هذا أصبحت البلدان التالية ضمن المشتركين في تقديمه: إسبانيا، إسرائيل، إكوادور، أندورا، أيرلندا، بلجيكا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، السنغال، سورينام، طاجيكستان، غابون، قبرص، الكاميرون، مدغشقر، ملاوي، موناكو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.4؟

اعتمدمشروع القرار *A/56/L.4* (القرار ٥٦/٢).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**البند ٢٨ من جدول الأعمال**

**ثقافة السلام**

**تقرير الأمين العام (A/56/349)**

**مشروع القرار (A/56/L.5)**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بالبند ٢٨ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مشروع قرار وارد في الوثيقة A/56/L.5.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليتولى عرض مشروع القرار A/56/L.5.

**السيد إحسان** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور البالغ لي أن أستهل المناقشة بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''.

معروض علينا تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، الذي بدأ في العام الماضي.

وأشكر الأمين العام على تقريره المفيد. وهذا التقرير لا يسجل إنجازات السنة الدولية لثقافة السلام في عام ٢٠٠٠ فحسب، ولكنه يقدم أيضا معلومات عن المبادرات التي يجري اتخاذها فيما يتصل ببدء العقد الدولي. وتشارك الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني من خلال هذه الجهود في بناء شراكات لزيادة تعزيز الحركة العالمية من أجل ثقافة السلام.

إننا نعيد استكشاف قيم السلام والتسامح والتفاهم والتضامن في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويواجه المجتمع الدولي حالة لم يعد من الممكن فيها تصور الأمن على أساس احتياجات الدفاع والقدرات الاستخبارية لبلد ما – وهي حالة لم يعد السلام يُفهم فيها على أنه مجرد غياب للحرب.

وأصبح من الضروري إيجاد مفاهيم أوسع لشرح الواقع المعقد للقرن الحادي والعشرين وللتعامل مع هذا

الواقع. وثقافة السلام، كمفهوم، تحاول مجرد أن تفعل ذلك. وفي ظل عالم يتغير على نحو سريع وعميق، فإن ثقافة السلام، على حد تعبير الأمين العام

> ”تزود أجيال المستقبل بالقيم التي يمكن أن تساعد على تشكيل مصيرهم وعلى تمكينهم من المشاركة الفعالة في بناء مجتمع أكثر عدلا وإنسانية وحرية ورخاء وعالم أكثر سلاما“.

لذلك يكون من الأمور ذات الدلالة القوية أن الأفراد يأخذون رسالة ثقافة السلام مأخذ الجد. وقد وقّع أكثر من ٧٤ مليون امرأة ورجل على بيان عام ٢٠٠٠، الذي يترجم المبادئ الأساسية لثقافة السلام إلى لغة وسلوكيات الحياة اليومية. ويعبّر الالتزام المتزايد للأفراد بقيم السلام العالمية عن الهدف الذي يسعى دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى تحقيقه – ألا وهو بناء حصون السلام في عقول أجيال المستقبل. وحملة التوعية الجماهيرية واسعة الانتشار التي بدأت خلال السنة الدولية، ينبغي أن تتواصل دونما ريب خلال العقد.

ويقول الأمين العام إنه لكي نواجه التحدي المتمثل في تعزيز ثقافة السلام بنجاح، لا بد من أن يصبح ذلك هدفا ذا أولوية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ومما يسعدنا أن هناك مبادرات هامة لتعزيز ثقافة السلام لم تتخذها اليونسكو فحسب، وهي الوكالة الرائدة المعنية بذلك العقد، بل اتخذتها أيضا جهات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبشكل أخص منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجامعة السلام.

وتسلم اليونسكو بأن تعزيز ثقافة السلام يمثل التعبير عن ولايتها الأساسية. ونحن نشجع اليونسكو على مواصلة الاضطلاع بدورها الهام هذا طوال العقد على نحو ما هو موضح في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام.

وعلى الصعيد الوطني، نحتاج إلى مزيد من المبادرات لتعزيز ثقافة السلام. وإننا نتفق مع الجانبين الرئيسيين للاستراتيجية، المعروضة في تقرير الأمين العام، لزيادة مشاركة الدول الأعضاء: تعليم من أجل ثقافة للسلام تجعل ”الأطفال محورا لها“ وتعزيز الحركة العالمية بالتركيز على الشراكات وتكنولوجيات المعلومات الجديدة.

والمشاركة القوية من المجتمع المدني سيكون لها أثر إيجابي على الحركة العالمية. والواقع أن العديد من المبادرات الرئيسية التي شملت المجتمع المدني خلال السنة السابقة كانت مفيدة للغاية، كما يذكر الأمين العام في تقريره. وإننا نشجع المجتمع المدني على الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لإكمال مبادرات الدول الأعضاء، والأمم المتحدة والمنظمات العالمية والإقليمية الأخرى.

وكما كان الحال في السنوات الماضية، فإنه يسرني، هذه السنة أيضا، بالنيابة عن بنن وتوغو والسلفادور وشيلي، وبلدي بنغلاديش، أن أعرض مشروع القرار المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠“، الوارد هذه السنة في الوثيقة A/56/L.5. وإضافة إلى ذلك، انضمت صباح اليوم إلى مقدمي المشروع البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بوروندي، بيلاروس، تايلند، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، السنغال، سورينام، طاجيكستان، غابون، غيانا، الفلبين، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، الهند.

ويهدف المشروع إلى البناء على قرار السنة الماضية، القرار ٥٥/٤٧، في المضي قدما بأعمال العقد. وقد تم استكمال عدد من فقرات الديباجة وفقرات المنطوق لهذا الغرض، وهناك أربع إضافات بارزة في مشروع هذه السنة.

أولا، في قسم الديباجة، جرى ذكر إعلان الألفية، الذي يدعو إلى الترويج الفعال لثقافة السلام.

ثانيا، يحيط مشروع القرار علما بتقرير الأمين العام، ويشير إلى الفقرة ٢٨ منه، التي تنص على أنه سيخصص موضوع ذو أولوية مختلف متصل ببرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام لكل سنة من السنوات العشر للعقد.

ثالثا، في قسم المنطوق، تشجع وسائل الإعلام على الاشتراك في التثقيف الرامي إلى نشر ثقافة السلام واللاعنف، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال والشباب، بسبل منها التوسيع المعتزم لشبكة أخبار ثقافة السلام باعتبارها شبكة عالمية مكونة من مواقع عديدة اللغات على الإنترنت.

أخيرا، يرد مرة أخرى في قسم المنطوق، ترحيب بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمواصلة العمل بترتيبات الاتصال والتواصل الشبكي التي أنشئت خلال السنة الدولية من أجل الإدراج الفوري لأحدث التطورات المتعلقة بالاحتفال بالعقد.

ويحدونا الأمل في أن تحظى هذه العناصر وغيرها من العناصر الأخرى الواردة في القرار بدعم عضوية الأمم المتحدة بأجمعها وأن يمكن اعتماد المشروع بدون تصويت.

ونرجو من الرئيس أن يبقي هذا البند مفتوحا، حتى يمكن اعتماد مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن ليعبر عن التضامن الدولي في تعزيز ثقافة السلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، يطلب، في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٨ من جدول الأعمال، ''ثقافة السلام''. ومراعاة للأهمية المولاة للموضوع قيد المناقشة، يقترح أن تبت الجمعية في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح الرامي إلى الاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٨ من جدول الأعمال، ''ثقافة السلام''.

تقرر ذلك.

**السيد أندينو سالازار** (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياح وفدي لإتاحة الفرصة له للمشاركة في النظر في البند ٢٨ من جدول الأعمال، ''ثقافة السلام''. وترى حكومة السلفادور أن هذا الموضوع أساسي للتقدم تجاه بناء بيئة دولية مواتية للسلم والأمن الدوليين، وخاصة في هذه الفترة، حيث يواجه المجتمع الدولي حالة غير عادية.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفد السلفادور للبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بشأن هذا الموضوع الهام وتطابق وجهة نظره تماما معه. وبالتالي فإني سأقصر بياني على بضعة جوانب محددة جدا.

إن حكومة السلفادور تنظر بقلق إلى التدهور السريع للحالة الدولية كنتيجة مباشرة للآثار السلبية للهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد انعكس هذا التدهور أيضا على الصعيدين الإقليمي والوطني مما يدل، في رأي السلفادور، على التكافل الهائل لجميع البلدان في العالم نتيجة للعولمة.

وفي هذا الصدد، من المهم التشديد على أن الحاجة إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء دولنا وحكوماتنا في إعلان الألفية أصبحت الآن ماسة وواضحة. وتكمل

الإعلان الأهداف والمقاصد والمبادئ والأهداف المحددة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالسلم، ونزع السلاح، والأمن، والقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الصالح.

وتعتقد السلفادور أيضا أن من المهم تكريس مزيد من الجهود للترويج الفعال للحوار، والتسامح والاحترام المتبادل بين الحضارات والشعوب، احترام معتقداتها وتنوعها الثقافي، كقاعدة أساسية لبناء ثقافة السلام وبالتالي الحد من الصراعات القائمة والمحتملة التي تستبد بنا.

وفي هذا السياق، قررت حكومة السلفادور ترويج مبادرة للاحتفال بالقيم والمقاصد والمبادئ الواردة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، في الفترة من ١١ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر. وهذه المبادرة متسقة مع المضمون الرئيسي لمشروع القرار المتعلق بموضوع العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي عرضه ممثل بنغلاديش والذي يتشرف وفد السلفادور بالمشاركة في تقديمه. وقد عممت نسخة من مشروع القرار المتعلق بأسبوع ثقافة السلام على كل الوفود يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ولذلك سيغدو وفدي ممتناً إذا أمكن الإبقاء على البند ٢٨ الخاص بثقافة السلام مفتوحاً بحيث تتمكن الوفود المهتمة من الاستمرار في تقديم ملاحظاتها على مشروع القرار المعروض علينا وبحيث تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأنه في أقرب وقت ممكن.

وختاماً لكلمتي، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا الإرادة السياسية لحكومة السلفادور والتزامها بمواصلة بذل الجهود اللازمة على الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية لضمان أن تصبح المقاصد والمبادئ والأهداف المحددة في الإعلان وبرنامج العمل المعنيين بثقافة السلام جزءاً لا يتجزأ من أنشطة المنظمة، وخاصةً جهودها لصون السلم والأمن الدوليين.

**السيد رشدي** (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام حول ثقافة السلام، والذي تضمن عرضا وافيا لمشاركة الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلال العام الدولي لثقافة السلام.

ولعل العالم لم يكن يوما بحاجة للحديث عن ثقافة السلام أكثر من حاجته لذلك الآن، حيث نعيش في ظل عالم يتميز بالديناميكية والتغييرات السريعة المتلاحقة، مما جعل من نشر ثقافة السلام، وخاصة بين الأطفال والشباب، عنصرا أساسيا لإشراب الأجيال الجديدة القيم والمثل التي يتعين عليهم التمسك بها كي يتمكنوا من مواصلة مسيرة السلام لصالح البشرية كافة.

وما دمت في معرض الحديث عن تقرير الأمين العام، فإنه تستوقفني بصفة خاصة إشارة التقرير إلى أهمية تضمين ثقافة السلام واللا عنف في برامج التعليم وفي كافة المراحل. ونحن نتفق تماما مع ضرورة غرس تلك القيم السامية في النشء منذ الصغر، مع اقتران ذلك بتعليمهم قيم العدالة والاحترام المتبادل وقبول الغير بغض النظر عن عقيدته أو لونه أو جنسه.

إننا في مصر ما برحنا نؤمن بأن السلام أصعب وأكثر حاجة للشجاعة والتضحية من الحرب. إننا نؤمن بأن السلام خيار مصيري يبدأ بالإرادة في الصدور بنية وعزيمة صادقين، تتم ترجمتهما إلى أفعال وأعمال ملموسة عبر اتفاقيات جادة يتم تنفيذها بكل صدق وحسن نية.

منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ستة وخمسين عاما جرت تحت الجسور مياه وفيرة كانت خيرا وسلاما حينا،

وفيضانات مدمرة أحيانا أخرى، وجرى التاريخ على سنته المعهودة فغير الجغرافيا وأعاد رسم خريطة العالم، ممزقا دولا ومنشئا دولا أخرى، كما فعلت الجغرافيا فعلها، فدخلت دول عديدة في نزاعات حدودية وإقليمية كتبت صفحات جديدة في تاريخ دول ومحت صفحات أخرى في تاريخ دول أخرى، لتصدق مقولة أن التاريخ يرسم الجغرافيا والجغرافيا تكتب التاريخ.

ووسط كل هذه المتغيرات بقى السعي للسلام والاستقلال والاستقرار والتنمية هدفا وأملا يراود كافة الشعوب. وكانت الأقدار رحيمة ببعض الشعوب فحقق غايته المنشودة ووصل إلى السلام والطمأنينة، بينما ما زالت تختبر صبر وصمود البعض الآخر، فما برح يعيش وسط نيران الحروب وظلام الاحتلال، وأبعد ما يكون عن السلام والطمأنينة.

ولعل أبرز مثال على ذلك الشعب الفلسطيني الذي يعاني، ولا أقول يعيش، منذ أكثر من نصف قرن من الزمان من احتلال غاشم ينتهك أبسط حرياته ويمارس ضده أقسى سياسات الاضطهاد والتشريد والتجويع. إن معانات الشعب الفلسطيني تبقى وصمة عار في جبين العالم المتحضر الذي نعيشه اليوم، ولا يمكن لأي مجتمع الادعاء ببلوغه حد الكمال في الديمقراطية وأنه الجزيرة الوحيدة لتلك الديمقراطية وسط بحور من الديكتاتورية، بينما نجد نفس المجتمع يمارس سياسات القمع والكبت والاغتيالات ضد شعب أعزل لا يتطلع إلى أكثر من ممارسة حقه المتأصل في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والعيش في سلام مع بقية شعوب الأرض.

وما دام الاحتلال قائما في الأراضي الفلسطينية، وما دامت السلطة الإسرائيلية مصرة على التمسك بدعاوى الأمن واعتناق الاعتقاد الزائف بأن القمع هو سبيلها لتحقيق أمنها المنشود، فسوف تظل مقاومة الاحتلال حقا مشروعا للشعب الفلسطيني. فلا يمكن لهذا الشعب – أو لأي شعب آخر – قبول العيش أسيرا على أرضه، سجينا في داره، محروما من أبسط حقوقه وسط سياسات من التجويع والإغلاق والتدمير العشوائي والعقاب الجماعي.

إن مصر التي كانت أول يد تمتد بغصن الزيتون وأول صوت يرتفع بالسلام قبل ربع قرن من الزمان هي ذاتها مصر التي تدعو الشعب والحكومة الإسرائيليين إلى الاستماع إلى صوت العقل والضمير، وتدعو الجميع إلى الاحتكام للعدل، والتعاون بنية صادقة، ورمي أحقاد وضغائن الماضي إلى الوراء، والتطلع إلى غد أفضل للجميع.

إن مصر تدعو جميع الأطراف إلى العمل المخلص لبناء مجتمع آمن للأطفال الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، مجتمع تسوده روح السلام والوئام لا الكراهية والبغضاء، مجتمع تتردد فيه ضحكات الأطفال وأحاديث الشيوخ وأصوات التعمير والبناء، وليس دعوات الاقتتال وصيحات الحرب ودوي المدافع وأزيز الطائرات واحتلال المدن وعقاب سكانها. هذه هي دعوة مصر، فهل من مجيب؟

**السيد انجابا** (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): ان تقرير الأمين العام بشأن البند قيد المناقشة هو بعنوان ''العقد الدولي لثقافة السلام والـلا عنف لأطفال العالم''. وهذا بالفعل عنوان مناسب لأنه يجسد باقتدار كبير تطلعنا المشترك نحو السلام. ولا يستحق أطفال العالم أقل من السلام، ولكن إذا كانوا سيعيشون في عالم خال من الصراع وانعدام الأمن والحرمان يجب أن نورثهم عالماً تسوده ثقافة سلام.

إننا نولي أهمية كبرى للعقد الدولي لثقافة السلام، لأننا مازلنا نشهد صراعات مندلعة حديثاً وبعض الصراعات القائمة زمناً طويلاً، التي تزهق أرواحاً بشرية عديدة كل يوم. إننا نرى ديمقراطيات شابة وهشة يهددها عدم

الاستقرار ونشهد تقويض الصراعات المسلحة وآثارها متعددة الجوانب لمكاسب اجتماعية واقتصادية تحققت بشق الأنفس في قارتنا.

وفي هذا السياق، لم يشهد عام ٢٠٠٠ – السنة الدولية لثقافة السلام – توطيداً للسلام بل تعميقاً للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي لدى عدد كبير من البشر في العالم بصفة عامة. ولا يمكننا قياس تعزيز السلام العالمي من خلال عدد الصراعات المسلحة التي نحلها، بل ينبغي ان نفعل ذلك من حيث زيادة عدد الأطفال الذين يعيشون على أكثر من دولار يومياً. عندئذ فقط سوف تعم ثقافة السلام حياة البشر.

إن عقد ثقافة السلام، في رأينا، ينبغي أن يمثل التزاما جماعيا منا جميعا بالتمسك بشدة بقيم الحرية والتضامن، وأخيرا وليس آخرا، التسامح. وبذلك، سننجح في إقرار سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم. وتكتسب المجالات الثمانية من برنامج العمل بشأن هذا العقد والترابط فيما بينها أهمية خاصة في هذا الصدد. فهذه المجالات تحقق الرابطة الحيوية بين السلام والتنمية وينبغي أن تكون محورا للتنفيذ.

إننا ننظر في هذا البند بعد أيام قلائل من منح الأمين العام والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام. وينبغي أن يمثل هذا التقدير تحديا لنا جميعا لكي ننفذ برنامج العمل من أجل عقد ثقافة السلام تنفيذا كاملا. وما ملايين التوقيعات التي تم جمعها في جميع أنحاء العالم إلا تعبير عن أن السلام كأمنية مشتركة. وشعار ” السلام بين أيدينا“ هو حقيقة بدهية، لأن الأمر متروك لنا جميعا إذا كان السلام هو الذي سيسود أم انعدام الأمن. والمجتمع الدولي، بالعمل الجماعي، هو وحده الذي يمكنه أن يجعل السلام العالمي واقعا.

ويشرح تقرير الأمين العام الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال السنة الدولية لثقافة السلام ؛ تلك الأنشطة التي اتسمت بالشمول، وقد لاحظنا مشاركة الشباب فيها. وكانت ناميبيا من بين البلدان التي أجريت فيها دراسات إفرادية عن تقنيات بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح الأمين العام في تقريره الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها خلال تنفيذ أهداف العقد. ووفد بلادي يوافق على الاستراتيجية المقترحة. ونرى أن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات قد وفرت موضوعا عاما أرسى، في جملة أمور، الأساس والإطار للموضوعات السنوية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ؛ والتخطيط للمعلومات والمعرفة؛ واحترام حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين.

وفضلا عن ذلك، وبينما نوافق على مشاركة الشباب كما اقترح الأمين العام في تقريره، فإن ناميبيا ترى أنه يمكن أن يكون تركيز إحدى السنوات الخمس المتبقية من عقد ثقافة السلام، منصبا على الشباب. فنحن نعتقد بقوة أن فهم الشباب لأنشطة هذا العقد وإسهامهم ومشاركتهم في تلك الأنشطة بشكل مستمر أمر لا غنى عنه لنجاح هذا العقد. ففي نهاية المطاف، هؤلاء شباب اليوم، إلا أنهم قادة الغد، الذين يتعين عليهم أن يضطلعوا بتنفيذ ثقافة السلام.

وتعرب ناميبيا عن شكرها وتقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو )، باعتبارها الوكالة الرائدة للعقد، لتعزيزها ثقافة السلام في كل مجالات اختصاصها. واسمحوا لي أن أؤكد أن اليونسكو ستحتاج إلى دعم مالي من الدول الأعضاء للاضطلاع بمهامها الهامة. وفي هذا السياق، فإن ناميبيا يحدوها الأمل في أن تعمل كل الوكالات المتخصصة الأخرى مع اليونسكو. وإننا نثني على الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال تلقين السلام. كما أننا نؤيد العمل الذي تقوم به جامعة السلام وندعو إلى تقديم مزيد من الدعم المالي لأنشطة هذه الجامعة. إن إسهام كل وكالات الأمم المتحدة ودعمها أمر لا غنى عنه لنجاح هذا العقد.

**السيد أنغارا** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد الفلبين أن يشارك في هذه الجلسة العامة بشأن ثقافة السلام، خاصة ونحن نحتفل بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

ويسر وفد الفلبين أيضا أن يقدم التهنئة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللأمم المتحدة، لحصولهما على جائزة نوبل للسلام.

وهذه هي المرة الأولى التي أعود فيها إلى نيويورك منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وإنني دائم الإعجاب بمدينة نيويورك التي أصبحت الآن مدينتي الأثيرة. وبينما كانت الهجمات الإرهابية مدمرة لنيويورك، إلا أنها أكدت سماتها النبيلة وروح شعبها التي لا تُقهر. وأرى من المناسب تماما أن تنعقد الجمعية العامة هذا اليوم لنتكلم عن ثقافة السلام، بعد نحو ستة أسابيع من الهجمات وبينما تسقط القنابل في أفغانستان. إن الأسابيع القليلة الماضية قد برهنت لنا مدى أهمية السلام وما يجب أن نفعله من أجل الحفاظ عليه.

إن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم يذكرنا بأننا نناضل من أجل السلام أساسا من أجل أطفالنا. وفي كل صراع، يكون الأطفال دائما هم أول الضحايا وأكثرهم براءة. وهذا صحيح بالنسبة للحروب التي تخاض بالمدافع والأسلحة مثلما هو صحيح بالنسبة للحرب على الفقر في العالم.

وفي الفلبين، لم يعرف قط كثير من أطفالنا السلام. إن أطفالنا يخوضون حربا كل يوم. إنها حرب صامتة تلك التي يخوضونها، وأعني بذلك الحرب ضد الجوع وسوء التغذية. وهي الحرب التي خسرها أطفالنا. وبالنسبة لنا في الفلبين، ما زال سوء التغذية يمثل مشكلة خطيرة، إلى جانب فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، والاضطرابات الناجمة عن نقص فيتامين أ. إن أكثر من نصف أطفال الفلبين يعانون من سوء التغذية. كما أن واحدا من كل ثلاثة أطفال يعاني من نقص الوزن من درجة معتدلة إلى حادة. والجوع الصامت الذي يصيب أطفالنا يؤثر على نموهم الذهني. كما أنه يؤدي إلى التسرب من المدارس بمعدل مرتفع بشكل مفزع. وفي بلادي، فإن نحو أربعة من كل عشرة من الطلاب المقيدين في الصف الأول لا يصلون إلى الصف السادس. ويتسرب سبعة من كل ١٠٠ طالب من الدراسة كل سنة.

إن أطفالنا يجوبون الشوارع ليلا ونهارا، تحت الأمطار أو أشعة الشمس، دون مأوى. وهم يدقون على نوافذ السيارات، وينامون على الأرصفة ويتسولون. وفي ساعات النهار، نجدهم بين أكوام النفايات يفتشون عن طعام. وفي الليل، نراهم يبيعون كل شيء في الشوارع حتى أجسادهم.

وإذا كان الأطفال هم أول ضحايا الحرب، فإن براءتهم هي الخسارة الأولى. وفي قرانا ومدننا الصغيرة، لا يقل الأطفال الفقراء تعاسة وبؤسا. فهم يحملون أجولة الأرز التي تزن ضعفي وزنهم. وهم يجلبون الماء لأسرهم من مسافات بعيدة تماما. ويعمل بعض هؤلاء لأكثر من ١٢ ساعة يوميا، و يساء استغلالهم أحيانا، ولا يحصلون إلا على أجر هزيل دائما.

وسوء التغذية الذي يعاني منه الأطفال إنما هو تجسيد لارتفاع معدلات الفقر والتخلف في بلادي. إن أربعين في المائة من مجموع الفلبينيين يعيشون تحت حد الكفاف. وهناك ما مجموعه ٢٨ مليون فلبيني – أي أكثر من واحد من كل ثلاثة من سكان الفلبين – يعيشون على أقل من ٦٠ سنت أمريكي في اليوم.

في بلدي، هناك ارتباط قوي بين الفقر، وسوء التغذية والتخلف الاقتصادي، من ناحية، والسلم والنظام،

من ناحية أخرى. ومن خلال حركات تمرد شيوعية وحركات انفصالية إسلامية طوال عقود، تعلمنا نحن الفلبينيين أن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الرفاه الاقتصادي والأمن.

ولهذا، من غير المهش أن نرى المناطق ذات المستويات الأعلى من الفقر وسوء التغذية هي أيضا بؤر صراعات وأماكن توالد القلاقل في بلدي. والأقاليم الواقعة في جنوب الفلبين تسودها معدلات سوء تغذية وفقر أعلى من المتوسط الوطني المرتفع فعلا. وفي منطقة ميندناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي، ٦٥ في المائة من السكان فقراء. وفي وسط ميندناو، حوالي ٦٠ في المائة من السكان فقراء. وهذه بؤر التوتر الساخنة للجماعات المتمردة والإرهابية في بلدي.

إن الأطفال لا يعرفون السلام لأنهم يعيشون وسط أعمال عدائية. والسلام غريب عنهم لأنهم يشنون حربا موازية ضد سوء التغذية والفقر، وهم يخسرون تلك الحرب. والحقيقة البسيطة هي أن الانتقال إلى ثقافة السلام واللاعنف تتطلب تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وهذا هو أحد الأسس الجوهرية لنشر ثقافة السلام لأبنائنا. إن التخلف الاقتصادي – وهذا يتضمن سوء التغذية والفقر – لايزال هو الحلقة المفقودة نحو السلام.

إن الأمم المتحدة يجب أن تتصدى لمعدلات الفقر المنذرة بالخطر التي تؤثر على أطفالنا في العالم النامي إن كانت تريد أن تحقق ثقافة السلام لهم. ويجب أن تؤكد بقوة على الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية – وتغذية ملائمة لأطفالنا – كعنصر أساسي نحو بناء السلام. إننا نعرف أن بناء السلام يبدأ من الداخل، كل في بلده. ويجب أن نظل ملتزمين بالسلام عن طريق التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للفلبين، فإن الخطوات التي ينبغي أن نتخذها واضحة، وإن كان من الصعب تحقيقها. يجب علينا أن تعصير نظامنا الزراعي، الذي يعتمد عليه اقتصادنا. ويجب أن نجعل التعليم الجيد متاحا وفي متناول اليد على حد سواء. ويجب أن نحفز النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص العمل وتوليد الاستثمارات. ويجب أن نزيد مجموعة المنافع الاجتماعية للجماعات المحرومة. وباتخاذ هذه التدابير، نعترف بأن السلام الحقيقي الوحيد الذي يمكن تحقيقه هو السلام القائم على التنمية الاقتصادية والنمو.

في الختام، لا يزال أطفالنا يقبعون رهائن للفقر منذ زمن بعيد. ويجب علينا أن نحسن إليهم. يجب أن نحررهم من هذا القيد. لعل أبناءنا جميعا ينعمون بالسلام في أيامهم.

**السيد ريفاس** (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر الخاص للأمين العام لوضع وتقديم الوثيقة A/56/349 التي تحتوي على تقرير شامل عن ثقافة السلام. وكولومبيا تؤيد مشروع القرار المقدم بشأن هذه المسألة.

إن قرار الجمعية العامة المتخذ بالإجماع بإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، وإعلانها هذا العقد عقدا دوليا لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، حددا الطريق الذي ينبغي أن تسلكه بداية هذه الألفية الجديدة التي تحل فيها ثقافة السلام ورفض العنف محل الحرب والتعصب. واليوم، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية – التي تحيق بها الصراعات المسلحة التي لا حصر لها، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة، وتشرد السكان المتزايد، والفقر، والعنف ضد الأطفال والنساء – يحتاج العالم إلى ثقافة سلام تديمها القيم ومبادئ الحرية، والعدالة، والنظام والديمقراطية.

لذلك، يجب أن تتوفر لنا ثقافة تمكن دائما من اللجوء إلى الحوار والمفاوضات السلمية لحل الصراعات؛ ثقافة تمكننا من أن نتعلم العيش معا؛ ثقافة قائمة على احترام

الحياة وتعزيز ممارسة اللاعنف، والحوار، والتعاون والتعليم. ومما لا شك فيه، أن التقدم نحو الازدهار التام لثقافة سلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق القيم، والمواقف، والسلوكيات وأنماط الحياة المواتية لتعزيز السلام بين الشعوب والدول. والتعليم، بما له من قدرة على غرس المبادئ والقيم في عقول الرجال والنساء من كل الأجناس، فإنه يشكل دعامة أساسية لبناء ثقافة سلام على أساس العدل، والديمقراطية، والإنصاف والمساواة، والتضامن والحرية.

واسمحوا لي بأن أذكر الجمعية بأن المؤتمر العام الأول لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، الذي عقد في ١٩٤٦، ذكر أن التعليم يشكل أداة رئيسية لبناء السلام الدائم. وبمبادرة كولومبيا، وبدعم من اليونسكو عقدت منظمة الدول الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ اجتماعا لخبراء حكوميين لوضع برنامج بشأن التعليم من أجل السلام في نصف الكرة الغربي، اعترف بالتعليم باعتباره إحدى الدعائم الرئيسية لتعزيز السلم، ومنع نشوب الصراعات، وخفض حدة العنف وإتاحة الفرصة لتنمية ورفاه شعوبنا. وانطوى تنفيذ هذا البرنامج على البدء بزرع القيم، والمعرفة، والمعتقدات، والمواقف، والسلوكيات، التي من شأنها أن تعزز ثقافة سياسية للسلم والديمقراطية في شعوب بلداننا.

وحتى نحقق هدف خلق ثقافة سلام قوية دائمة، علينا أن ننشر حملة نشطة للتعليم وتجسيد القيم – حملة تنطوي على وضع برامج لتدريب المدرسين وإدراج موضوعات تتعلق بالسلام، وحقوق الإنسان، واللاعنف، وقيم مثل الديمقراطية، والتعليم المدني والتسامح، في جملة أمور، في مناهج كل مراكز التعليم الابتدائي والعالي. والمدرسون، والآباء، والسياسيون، والصحفيون، والمجموعات الدينية، والذين يقومون بالأنشطة العلمية، والفلسفية، والابتكارية، والفنية، ويقودون العاملين في المجالات الإنسانية والاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، يقومون أيضا بدور رئيسي في هذه الحملة للتعليم من أجل السلام وتعزيز ثقافة سلام. إنهم جميعا مطالبون بأداء هذا العمل التعليمي لبناء عالم يسود فيه السلام.

ولكي نخلق ثقافة سلام، وهي مهمة ذات أولوية يجب على هذه المنظمة أن تقوم بها، يجب أن نقضي على كل أشكال التمييز والتعصب؛ وننشر تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ونعزز المؤسسات الديمقراطية؛ ونكفل المشاركة الكاملة في العملية الإنمائية؛ ونقضي على الفقر والأمية؛ ونخفض الفوارق بين الدول وفي داخل الدول؛ ونعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ ونحترم ونعزز ونحمي حقوق الأطفال؛ ونقضي على كل أشكال العنصرية؛ وننشر التسامح والتضامن بين الحضارات، والشعوب والثقافات؛ ونعزز الاحترام التام لحق كل الشعوب في تقرير المصير.

لقد رحبت كولومبيا بالتعبئة العالمية التي قامت بها اليونسكو خلال السنة الدولية لثقافة السلام. وحملة ''فلنزرع السلام'' أسفرت عن فوائد لا حصر لها، كما كان الحال بالنسبة للتعاون الذي قدمته إليها شبكات مؤسسات مرتبطة باليونسكو، ومنظمات في إطار أسرة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

فلتكن تلك مناسبة نبرز بها الأنشطة التعليمية والاجتماعية لبلدي لجعل مهمة السلام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص لخلق تفهم حقيقي للموضوع بين الكولومبيين، مهمة فعالة. ولنعبئ كل المواطنين لتحقيق مهمة القضاء على العنف باختيار السلام.

وبالفعل، منذ ثلاث سنوات، أعطى عشرة ملايين مواطن رئيس الجمهورية ولاية واضحة ومحددة للسعي إلى تحقيق السلام عن طريق حل سياسي للصراع الداخلي.

ولقد التزمت حكومة كولومبيا، امتثالا منها لتلك الولاية، بسياسة السلام المستدام، اقتناعا منها بأن تسوية الصراع الداخلي عن طريق التفاوض هو شرط أساسي لإرساء أساس راسخ للسلام.

وبالمثل، فقد اشتركت حكومة بلدي اشتراكا فعالا، إلى جانب جامعة السلام، في الجهود الرامية إلى إنشاء مركز عالمي للتدريب والبحث مخصص لتسوية الصراعات. ويتمثل هدف المركز في توفير المنتدى المناسب لتبادل الخبرات من أجل القيام بمبادرات جديدة في مجال تسوية الصراعات وتوطيد السلام، فضلا عن تيسير التبادل المستمر بين الحكومات والمجتمع المدني للحكومات الأخرى التي تعاني من طول أمد الصراعات العنيفة.

وبالإضافة إلى ذلك، قام أكثر من ١٢ مليون كولومبي بتوقيع إعلان سنة ٢٠٠٠، كجزء من الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام، ملتزمين بذلك بوضع مبادئ ثقافة السلام وعدم العنف موضع التطبيق في حياتهم اليومية. وعلاوة على ذلك، فقد تم وضع سياسة حكومية من خلال برنامج ”صنع السلام“، الذي ترأسه السيدة الأولى في كولومبيا. وترمي هذه السياسة إلى إعادة بناء اللُحمة الاجتماعية للأسر والمجتمعات المحلية من أجل منع العنف العائلي والتعرف على ضحاياه ومعالجتهم، بما يتفق والفكرة القائلة بأن السلام يبدأ في المنزل.

ولا يزال حلمنا يتمثل في وضع حد للعنف في كولومبيا. ونود أن نجعل صوت الأطفال مسموعا في عملية السلام؛ وأن تساهم معاناتهم وشجاعتهم، إلى جانب معاناة وشجاعة الآخرين الذين يعانون من آثار الحروب، في بناء بلد تسود فيه ثقافة السلام.

إن المهمة الأساسية للمنظمة المتمثلة في تعزيز ثقافة السلام في جميع المجالات وثيقة الصلة اليوم أكثر من أي وقت مضى. إن ثقافة السلام تزود الأجيال القادمة بالقيم التي ستساعدهم على تقرير مصيرهم وبناء مجتمع أكثر عدلا وإنسانية وحرية وازدهارا وعالم أكثر سلاما.

وختاما، أود أن أؤكد التزام بلدي القاطع بالسلام. ونؤكد من جديد أن السلام يعني إرساء الأساس اللازم للمجتمع الذي تسود فيه العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة والديمقراطية – المجتمع الذي تعود فيه مؤسسة الأسرة إلى الوجود وتحترم فيه حقوق المواطنين وحرياتهم.

ولذلك، من اللازم، من أجل توطيد السلام، إدماج السلام في واقع حياتنا وفي سلوكنا كبشر. وكما ورد في دستور اليونسكو،

> ”بما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، فإنه في عقول البشر يجب أن تغرس قيم الدفاع عن السلام“.
>
> ( دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، الديباجة)

**السيد كيم تشانغ غوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن حلم البشرية الأسمى يتمثل في بناء عالم حر وسلمي يمكن أن يعيش فيه البشر حياة مستقلة وثقافية. ولقد بذلت الإنسانية جهودا متواصلة من أجل بناء هذا العالم الإنساني، إلا أن آمال البشر في العالم لا تزال حلما. ولا يزال المجتمع الدولي يشهد مظاهر السيطرة – التي تدوس بالأقدام أفكار وثقافات البلدان الأخرى وتنتهك سيادتها – فضلا عن التعصب القومي الذي يستخف بالأمم الأخرى بل ويستعديها. ويتمثل هدف ثقافة السلام في إيجاد ثقافة من التعايش السلمي دون اللجوء إلى العنف بين الدول أو المجموعات الاجتماعية أو الأفراد.

إن الإنسان هو سيد كل شيء وهو الذي يقرر كل شيء. وأن الإنسان هو الذي أوجد جميع الثقافات

والحضارات والثروات المادية ولا يزال. والمهم هنا هو نوع الأفكار والوعي الذي يمتلكه الإنسان. فإذا كان إنسان ما يمتلك فكرة محبة للسلام وعقلا منصفا، فإنه سيسعى إلى السلام والعدل ويكافح من أجلهما؛ وأما إذا ما كان يمتلك عقلية من الكراهية والرفض للآخرين، فإنه سيلجأ لا محالة إلى أفعال جائرة وحتى إلى العنف. ويود وفدي في هذا الصدد، أن يؤكد أهمية التعليم في تعزيز فكرة ثقافة السلام.

إن أهمية التعليم في تعزيز ثقافة السلام تتضح جيدا في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو الذي ينص على ما يلي:

”بما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، فإنه في عقول البشر يجب أن تغرس قيم الدفاع عن السلام“.

( دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، الديباجة)

إن التعليم المناسب يوجه الرجال إلى بناء أفكار صحيحة عن العالم وإلى إتاحة الفرصة لأفكارهم المستقلة ولإبداعهم لأداء دورها الكامل، مما يساهم في بناء السلام في بلدان ومناطق العالم. ويود وفدي في هذا الصدد، أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى محاولة ناشئة لغرس أفكار تستند إلى العداء في تعليم الأطفال، مخالفة للمثل النبيلة للإنسانية.

وكما هو معلوم بالفعل، فقد وافقت الحكومة اليابانية في أيار/مايو الماضي على كتاب مدرسي للتاريخ لأطفال المرحلة المتوسطة. ويمكن أن توصف كتب التاريخ المدرسية هذه، بأنها تحريف ونفي لتاريخ مئات السنين من العدوان والاستغلال الياباني عن طريق تجميله وتزيينه كتاريخ من التعاون والمساعدة.

وقد عمدت هذه الكتب المدرسية إلى وضع نظرية تتمثل في وجود خطر ينطلق من كوريا. وتعتبر تلك النظرية أن شبه الجزيرة الكورية ستصبح القاعدة الرئيسية لهجوم على اليابان عندما تقع تحت سيطرة بلد معاد لليابان، وستجد اليابان من العسير عليها أن تدافع عن نفسها. ولذلك، حتى تنعم اليابان براحة البال فإنه ينبغي لها أن تغزو كوريا.

وفيما يتعلق بحكم اليابان الاستعماري لكوريا، تنص الكتب المدرسية على ما يلي:

”تعتقد حكومة اليابان بأن من الضروري لسلامة اليابان أن تقوم بضم كوريا“

وأنه

”بعد ضم كوريا، عمدت اليابان إلى القيام بمشاريع إنمائية من قبيل إنشاء السكك الحديدية ومرافق الري في كوريا المستعمرة“.

وهكذا فإن الكتب المدرسية تحرف تاريخ العدوان والاستغلال كما لو كان ”تاريخا للتنمية والتعاون“.

ولقد قاموا بتزييف حرب المحيط الهادئ كما لو كانت ”حرب شرق آسيا العظمى“ لتحقيق ”منطقة الازدهار المشترك في شرق آسيا“، معلنين أن هدفها كان يتمثل في تحقيق

”التنمية الاقتصادية وإلغاء التمييز العنصري من خلال التعاون فيما بين البلدان الآسيوية“.

كما لجأت الكتب المدرسية إلى تحويل الأسود إلى أبيض بالقول إن هزيمة قوات الحلفاء على أيدي اليابان في المراحل الأولى من الحرب قد أعطت

”الشجاعة إلى شعب آسيا، الذي كان يرزح تحت السيطرة الاستعمارية لأوروبا والولايات المتحدة لوقت طويل“

وأن

”تقدم الجيش الياباني نحو الجنوب كان مناسبة عجلت من استقلال البلدان الآسيوية“.

كما وصفت الكتب المدرسية الشعب الياباني بأنه عانى من نفس الآلام التي عانى منها ٦ ملايين كوري قام الجيش الياباني بتجنيدهم قسرا. وفيما يتعلق بالمحاولة اليابانية القضاء على الأمة الكورية بحرمان الشعب الكوري من لغته وأسمائه، عمدت الكتب المدرسية إلى تخفيف الحقيقة عن طريق مجرد ذكر أن اليابان

”طلبت إلى الكوريين ذكر أسمائهم باللغة اليابانية“.

وما هو أسوأ من ذلك، أنهم قاموا بإخفاء حقيقة أنهم أجبروا ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية على العبودية الجنسية وأشاروا إليهن على أنهن ”نساء الرفاهية“.

ولا تزال السلطات اليابانية تتحدى المطالبة باعترافها بالجرائم الخطيرة التي ارتكبتها ضد الإنسانية وباعتذارها الرسمي عنها، ومعاقبة المجرمين ودفع التعويضات الواجبة للبلدان والشعوب التي وقعت ضحية لها.

وتمثل التشوهات الموجودة في كتب التاريخ امتدادا لسعي اليابان من أجل تلافي إصلاح الجرائم السابقة، وهذا تعبير واضح عن رغبتها في إحياء طابعها العسكري.

ويحاول اليمينيون المتشددون من اليابانيين أن يفرضوا على المدارس كتب التاريخ التي تهدف إلى غرس التفوق الوطني والقومية الوطنية في أجيال المستقبل، تحقيقا لحلمهم العدواني القديم بـ ”النطاق الأكبر للازدهار المشترك لشرق آسيا“ وللتغطية الأبدية على الجرائم الجماعية ضد الإنسانية التي ارتكبتها اليابان في الماضي.

ولو غرق أطفال اليابان في فكرة العسكرة من خلال ذلك التعليم المشوه فسيعودون مرة أخرى إلى إهمال الأمم الأخرى واللجوء إلى الأعمال العدوانية ومن ثم يقوضون السلم والأمن ويلحقون المعاناة المأساوية بالبشرية.

وما لم تصلح السلطات اليابانية نفسها باتخاذ خطوات عملية للتكفير عن الجرائم الوحشية التي ارتكبتها ضد الشعوب الأخرى فيما سلف فإن اليابان ستبقى أكبر مصدر لعدم الاستقرار في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وترغب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السلام وتجله أكثر من أي شعب آخر استنادا إلى ماضيها وتجاربها الحاضرة.

فقد عانت الأمة الكورية من احتلال اليابان واستغلالها لها لمدة ٤١ عاما تبعتها آلام التقسيم المصطنع للبلد على أيدي الولايات المتحدة، وهو تقسيم بقي إلى اليوم.

فوفدي يعيد تأكيده على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تتصدى وبإصرار شديد لكل تحديات السلام في هذا القرن الجديد، وسوف تكافح من أجل السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار المتخذ في وقت سابق أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

**السيد مارتينو** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): من المناسب فعلا أن تعالج الجمعية العامة اليوم موضوع ثقافة للسلام. فالسلام المعيب الذي يعيشه عالمنا تزعزع فجأة وبشدة نتيجة للهجمات العنيفة والمجنونة ضد بشر أبرياء. وقد يأتي رد الفعل الأولي على هيئة عبارات الحرب وليس بلهجة السلام والتفاهم والمصالحة. ومع هذا يعهد إلى مؤسسات كالأمم المتحدة مثلا بمسؤوليات جسام للغاية. والواقع أنه وفقا للفقرة ١ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة فإن أحد أغراض المنظمة هو ”حفظ السلم

والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها''.

والسلام يبدأ في القلب. وهو ليس عدم اندلاع الحرب، ولا هو مما يسعى إليه لمجرد تجنب انتشار الصراع. بل هو يساعد في توجيه عقولنا ومن ثم إجراءاتنا نحو الخير للجميع. ويصبح فلسفة عمل تحملنا جميعا مسؤولية الخير المشترك وتلزمنا بتكريس كل جهودنا لخدمة قضيته. فلو اقتنعنا، لهذه الأسباب، بأن السلام في حد ذاته أمر حسن لوجب أن نبني ثقافة سلام.

والسلام يعرف لأول وهلة ويسلم به ويرغب فيه وينبع حبه من القلب. ومن أجل ترسيخ ثقافة سلام يجب أن يعبر عنه ويطبع في وجدان البشرية وفلسفتها ومجتمعها وسياستها وتقاليدها.

وثمة عدد من التعاريف لكلمة ''ثقافة'' يرى وفدي أنها تزودنا بنقطة انطلاق لا بأس بها في مناقشتنا اليوم. والتعريف الأول للثقافة هو أنها ''فن أو ممارسة الغرس'' بينما لها تعريف آخر هو ''النمط الكلي لسلوك الإنسان ونواتجه المغروسة في الفكر والكلام والعمل والإنتاج، وهو يعتمد على قدرة الإنسان على التعلم ونقل المعرفة إلى الأجيال اللاحقة باستخدام الأدوات واللغة ونظم الفكر المطلق''.

وهذان التعريفان معا يضعان فيما يبدو أساس تفهم أوضح للثقافة ولو وضعا في سياق مناقشتة اليوم فقد تبدو ثقافة السلام على أنها ''ذلك النمط من سلوك الإنسان الذي يجب أن يغرس وينقل إلى أجيال المستقبل''.

وإذا توصلنا إلى فهم لكنه ثقافة السلام فإننا يمكن أن نفكر في سبل نقل هذا الفهم ومد جذوره في عقول وقلوب البشرية.

ويقتضي إرساء ثقافة سلام ولا عنف، بالضرورة، لغة جديدة وميلا جديدا نحو السلام. ويتعين علينا في بحثنا هذا ألا نقتصر على تربية جيل جديد؛ بل أن نربي أنفسنا أيضا على السلام ونوقظ في أنفسنا عقائد ثابتة وقدرة جديدة على اتخاذ مبادرات تخدم قضية السلام الكبرى.

ويمكن أن يستفيد التثقيف من أجل السلام والتفاهم الأفضل وتحقيق السلام من اهتمامنا المتجدد من ضرب الأمثلة اليومية ببسطاء بناء السلام على كل الصُعد – هؤلاء الأبطال المغمورين الذين نعلم بوجودهم في كل بقاع العالم. فلا بد أن نركز أبصارنا وأبصار أجيال المستقبل على رؤية للسلام تغذي تطلعنا للسلام ونبذ العنف، الأمر الذي يكوّن جزءا أساسيا من كل كائن بشري حي.

وهذا كله، بطبيعة الحال، عمل تشترك فيه الأمم المتحدة وشعوب العالم لسنوات طويلة. غير أن العملية الجارية الآن تعترضها عقبات كثيرة تظل تعرقل التقدم نحو سلام حقيقي ودائم لكل الشعوب.

فحالات الصراع موجودة في عالم اليوم الذي قد ترفض فيه الأطراف المعنية في بعض الأحيان الحلول العادلة. وهذا يعزز الشعور بالإحباط والكراهية والرغبة في الانتقام، وهذا ما لا بد لنا جميعا من أن نظل حذرين منه. والذين يخشون الله يجب أن يقفوا في الصفوف الأولى في مكافحة كل أشكال الإرهاب. وكما ذكر البابا يوحنا بولص الثاني حينما التقى بالزعماء الدينيين في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ في القدس في إطار اجتماع مشترك بين الأديان في معهد نوتردام الأسقفي فإنه

''إذا كان الإخلاص لله حقيقيا فإنه ينطوي بالضرورة على رعاية إخواننا في البشرية.

وباعتبارنا أبناء أسرة بشرية واحدة وأننا أبناء الله المحبوبين فإن علينا واجبات نحو بعضنا لا يمكن لنا كمؤمنين أن نتجاهلها''.

وتطرق قداسته لنفس هذه الفكرة في كانون الثاني/يناير الماضي عندما قال في الرسالة التي أدلى بها بمناسبة اليوم العالمي للسلام:

''نعلم جميعا مدى صعوبة تسوية الخلافات بين الأطراف عندما لا يتيسر أي حل للكراهيات القديمة والمشاكل الخطيرة فيتهيأ جو من الغضب والسخط. وليس أقل خطرا من ذلك بالنسبة لمستقبل السلام أن نعجز عن أن نواجه بذكاء المشاكل الناجمة عن التشكيل الاجتماعي الجديد الذي ينشأ في كثير من البلدان نتيجة الهجرة المطردة والحالة التي لم يسبق لها مثيل، وهي أن يعيش أفراد من ثقافات وحضارات مختلفة جنبا إلى جنب''.

وأعمال الانتقام لن تعالج هذه الكراهية. وعمليات الأخذ بالثأر، التي تصيب الأبرياء على نحو عشوائي، تواصل تصعيد العنف، وهي حلول وهمية تمنع العزل الأدبي للإرهابيين. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن نزيل أوضح العناصر التي تهيئ الظروف التي تولد الكراهية والعنف والتي تتنافى مع أية حركة لصالح السلام. والفقر، إلى جانب الحالات الأخرى للتهميش، التي تحيق بحياة كثيرين من سكان العالم، بما في ذلك إنكار الكرامة الإنسانية والاستهانة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعزل الاجتماعي وحالات اللاجئين التي لا تحتمل والتشريد الداخلي والخارجي والاضطهاد البدني أو النفسي، كل هذا يشكل أرضية خصبة ليس لها إلا أن تنتظر استغلال الإرهابيين لها.

وأية حملة جادة لمكافحة الإرهاب عليها أيضا أن تعالج الظروف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية المؤاتية لظهور الإرهاب ونشوب العنف والصراع.

وفي خضم هذه المأساة الحالية والتهديد الجاري لثقافة السلام، ينبغي ألا ننسى أشكال الإرهاب المنتظم. وفي بعض الحالات، يكاد أن يضفي الطابع المؤسسي على الإرهاب، الذي يمكن أن يرتكز على أنظمة تقضي كلية على حقوق وحريات الأفراد ''المذنبين'' بسبب عدم تمشي أفكارهم مع الإيديولوجية المظفرة. والآن، لا يتمكن هؤلاء الأفراد من اجتذاب اهتمام أو دعم الرأي العام العالمي، ويجب عدم نسيانهم أو إغفالهم.

وفي ضوء ذلك، يجب أن يدرك العالم أن هناك أملا. فبناء ثقافة للسلام ليس من المحال وليس حلما بمدينة فاضلة. بل إنه واقع يمكن تحقيقه، ورغم أنه يتعدى إدراكنا، إلا أنه لا يزال هدفا نبيلا يمكن التوصل إليه.

ويستخدم البابا يوحنا بولص الثاني دائما فكرة هذا البحث عن السلام كموضوع رئيسي. وقد تكررت عظاته كثيرا بصفة خاصة خلال العامين الماضيين كجزء من الاحتفال باليوبيل العظيم لعام ٢٠٠٠. وفي عظة دينية ألقاها قداسته أثناء زيارته للأردن، دعا جميع الأمهات إلى بناء حضارة جديدة من المحبة. فقال لهن:

''أحببن أسركن. علمنها كرامة الحياة في كل صورها وعلمنها أساليب الوئام والسلام''.

ومؤخرا، قال قداسته للصغار من شعب كازاخستان:

''اعلموا أنكم دُعيتم لكي تكونوا بناة لعالم أفضل. فكونوا صنَّاع سلام لأن أي مجتمع يرتكز بصلابة على السلام مجتمع له مستقبل''.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بعبارات قالها البابا يوحنا بولص الثاني قبل ٢٠ عاما تقريبا، وتبدو ملائمة تماما لمناقشتنا اليوم:

”أتقدم إليكم بهذه الرسالة عن موضوع حوار من أجل السلام، تحد لعصرنا. وأوجهها من ناحية إلى جميع المسؤولين عن السلام، إلى الذين يوجهون مصائر الشعوب والمسؤولين الدوليين والسياسيين والدبلوماسيين. كما أوجهها إلى مواطني كل بلد. فالكل مطالب في الواقع بضرورة تحضير سلام حقيقي وصونه أو إعادة إرسائه على أسس ثابتة وعادلة. وإنني مقتنع الآن اقتناعا راسخا بأن الحوار – الحوار الحقيقي – شرط أساسي لتحقيق هذا السلام. نعم، فهذا الحوار ضروري وليس مؤاتيا فحسب. وهو أمر صعب إلا أنه ممكن، رغم العقبات التي يحتم علينا الواقع أن ندرسها. ولهذا، فهو يشكل تحديا حقيقيا أدعوكم إلى مواجهته. وأفعل ذلك لا لغرض إلا لكي أسهم بنفسي وبالكرسي الرسولي في إرساء السلام عن طريق الإخلاص الشديد لمصير الإنسانية كوريث لرسالة المسيح والمسؤول الأول عن هذه الرسالة، وهي فوق كل شيء رسالة من أجل السلام للبشر أجمعين“.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

وهل لي أن أذكِّر الأعضاء بأن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيد جاكوب** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): مما يؤسف له أشد الأسف أن ممثل مصر قد استخدم المناقشة حول ثقافة السلام لإقحام لغة العنف والكراهية العمياء لإسرائيل في هذه القاعة. وهذا مؤسف بصفة خاصة لأن مصر تعلم ما هو أفضل. فمصر تعلم تمام العلم التزام إسرائيل بالسلام والحلول الوسط بعيدة المدى التي تقدمها والتي تجري الاستجابة لها بالعنف والإرهاب. وتعلم مصر كذلك الثمن الذي تدفعه إسرائيل من أرواح أبنائها نتيجة حملة إرهابية وحشية وجد ممثل مصر أنه من المناسب له أن يتجنب الإشارة إليها في بيانه.

وفي الواقع إن ما يعزز ثقافة السلام بصورة أقوى في منطقتنا هو أن تتخلى مصر عن ميلها إلى توزيع اللوم والانخراط في توجيه اتهامات باطلة وأن تهتم على نحو أفضل بسلوكها وبالتشجيع على تحقيق الديمقراطية واحترام الحقوق المتبادلة والحلول الوسط في مجتمعها وبين الشعوب والحكومات المجاورة.

إن تحقيق سلام مصر مع إسرائيل كان خطوة تاريخية وهامة بالنسبة للمنطقة ككل. ولكن إبرام معاهدة سلام رسمية لا يشكل إلا جزءا واحدا من المعادلة. وثقافة السلام، كما أرجو أن يكون ممثل مصر مدركا، تتضمن أكثر من ذلك بكثير.

**السيد رشدي** (مصر) (تكلم بالعربية): أشكر المندوب الإسرائيلي على اهتمامه بالديمقراطية في المجتمع المصري، ولكن يؤسفني القول إن ما يحدث في المجتمع المصري هو شأن داخلي لا علاقة لأحد به، مثلما هو الأمر بالنسبة لما يحدث في المجتمع الإسرائيلي فهو شأن إسرائيلي داخلي. وما يعنينا هنا هو سياسات العنف التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين. فهذا ليس شأنا داخليا.

يتحدث المندوب الإسرائيلي عن الدعوة إلى الكراهية ضد إسرائيل التي تروجها مصر.والحقيقة هي أن مصر ليست في حاجة إلى ترويج أي شيء فالسياسات الإسرائيلية تتحدث عن نفسها، ونترك للمجتمع الدولي الحكم على

تلك السياسات وما إذا كانت ستأتي بالسلام لأحد. وأول من لن يحصل على السلام من تلك السياسات للأسف هو الشعب الإسرائيلي.

**السيد يعقوب** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أشار ممثل مصر إلى إسرائيل بصفتها دولة ديمقراطية. إسرائيل دولة ديمقراطية فعلا، يحيط بها جيران معادون لها وغير ديمقراطيين. وهي لا تزال تتمسك بالمعايير الديمقراطية إزاء هجوم عنيف لا يعرف الكلل ينصب على وجودها بالذات. وبدلا من الهجوم على إسرائيل، يحسن ممثل مصر صنعا لو أنه بحث سجل حقوق الإنسان في بلاده هو ونظر في مساهمتها في رعاية ثقافة السلام. وتنضح الصحافة المصرية الرسمية بأشرس أشكال الأكاذيب المعادية للسامية والأنماط التقليدية المضادة لليهودية. وتبرز هذه الدعاية المعادية للسامية والمعادية للغرب ثقافة الكراهية، لا ثقافة السلام. فالسلام مسألة نفسية وعاطفية بقدر ما هي مسألة سياسية. ويتعين أيضا على مصر، بصفتها الدولة التي سلمت أولا، أيضا، بأن لإسرائيل الحق في العيش في سلام، أن تكون الدولة الرائدة التي توفق قلوب وعقول شعبها وشعوب المنطقة تحقيقا للسلام مع إسرائيل، بدلا من إشعال لهيب الكراهية.

**السيد رشدي** (مصر) (تكلم بالانكليزية): آسف لإطالة مناقشة تبدو عقيمة.

السلام ليس كلمات خالية من المعاني، ومعاهدات يُوقع عليها ثم يتم التراجع عنها في اليوم التالي، وليس احتفالات تلتقط فيها الصور ويتم فيها تبادل شرب النُخب. السلام، بخلاف ذلك، تفسير وتنفيذ لإرادة أمينة وتضحيات مُكلِّفة والتزام متبادل وشجاع وجاد بإقرار سلام دائم. السلام ينشأ في أعماق قلوبنا، وإذا كانت قلوبنا ونوايانا في مكانها الصحيح، فسنتخذ أعمالنا الوجهة الصحيحة وتضحى أعمالنا أمينة وصادقة.

الفرق بين السلام والتسوية واضح وضوح الفرق بين العلاج والمسكنات. ولن يكون بمستطاعنا أن نروج ثقافة السلام قبل إقرار السلام ذاته. كيف يتسنى لنا أن نقر السلام إذا لم يؤمن جميع الشركاء إيمانا حقيقيا بالسلام وبالحاجة إلى السلام؟

وأختتم كلامي بما أنا أكيد أنه سيكون بمثابة النبأ لممثل إسرائيل: الدم الإسرائيلي ليس أغلى ولا أنقى من الدم الفلسطيني.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/56/L.5، سيتم البت في ذلك المشروع في وقت لاحق، يعلن عنه فيما بعد.

## برنامج العمل

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن بعض التغييرات في برنامج عمل الجمعية العامة.

أولا، أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال، المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأوليمبي الأعلى'' والذي كان من المقرر أصلا إجراؤه عصر الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تأجل إلى صباح يوم الجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أبلغ الأعضاء أيضا بمسألة تتعلق بالبند ١٥ (ب) من جدول الأعمال، بشأن انتخاب أعضاء للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المقرر إجراؤه يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ففيما يتعلق بهذا البند الفرعي، أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم

للبرتغال. وقد تم تعميم هذه الرسالة بوصفها الوثيقة A/56/467.

وفي هذه الرسالة، يعلن ممثل البرتغال الدائم أن البرتغال ستتخلى لاسبانيا عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢. وبناء على ذلك ستضطر الجمعية العامة إلى إجراء انتخاب فرعي لملء شاغر واحد، وفقا للمادة ١٤٠ من نظامها الداخلي.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه في يوم الجمعة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ستجري الجمعية العامة أولا انتخابا فرعيا لملء هذا الشاغر، ثم تشرع في انتخاب ١٨ عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥